مفاوضات جديدة مع إيران وعقوبات لشركات طيران

□ طهران / رويترز

قال وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر صالحي، إن بلاده ستخوض مع مجموعة (٥+١) المكونة من الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن ومعها ألمانيا، جولة مفاوضات جديدة حول الملف النووي، في ١٣ أبريل/ نيسان المقبل، بينما فرضت واشنطن عقوبات جديدة على شركة طيران إيرانية بحجة قيامها بنقل أسلحة للحرس الثوري.

وقال صالح، في حديث نقلته عنه وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، امس الأربعاء، على هامش مراسيم الاستقبال المقامة لرئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، إن تركيا عرضت استضافة الاجتماع في مدينة اسطنبول، لكنه أشار إلى أن الاتفاق النهائي على مكان عقد اللقاء سيتم خلال الأيام المقبلة.

وكان أردوغان قد وصل إلى طهران امس الأربعاء، برفقة وزير الخارجية أحمد داود اوغلو، ووزير الطاقة والمصادر الطبيعية تانري ولدز، ومساعد رئيس جهاز الاستخبارات القومي، حاكام فيدان، ونائب رئيس الاركان المشتركة للجيش الفريق حلوصي اكار، ورئيس منظمة الطاقة الذرية ظفر البر.

ومن المقرر أن يجري أردوغان، خلال الزيارة التي تستمر ليومين، مباحثات مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، ورئيس مجلس الشورى، علي لاريجاني، والنائب الأول للرئيس الإيراني، محمد رضا رحيمي، تتناول "العلاقات الثنائية وآخر التطورات في الشرق الأوسط والبرنامج النووي الإيراني" وفقاً لوكالة الأنباء الإيرانية.

وفي واشنطن، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على شركة طيران إيرانية، اتهمتها بتسهيل شحن الأسلحة للحرس الثوري الإيراني، كما قررت معاقبة ثلاثة مسؤولين إيرانيين وأحد وكلاء الشحن البحري وإحدى الشركات التجارية بتهمة دعم وحدة عسكرية إيرانية مصنفة على قائمة "الإرهاب" الأمريكية.

وبحسب وزارة الخزينة الأمريكية، فإن الجهات المعنية بالعقوبات متورطة في شحن أسلحة لدول في الشرق الأوسط، وبينها سوريا، إلى جانب دول في إفريقيا، مصدرها "فيلق القدس" الإيراني.

وقال ديفيد كوهين، وكيل وزارة الخزينة لشؤون مكافحة الإرهاب والتجسس المالي: "هذه الخطوة تظهر مدى النفوذ الخبيث لطهران في الشرق الأوسط وإفريقيا، ومع استمرار النظام الإيراني بتصدير خبراته الفتاكة لإذكاء العنف في سوريا وإفريقيا، فإن واشنطن ستواصل فضح ومحاسبة الشركات والأشخاص الذين يتورطون بهذه الأعمال."

وقالت الوزارة الأمريكية في بيان لها إن شركة "ياس" الإيرانية للشحن نقلت شحنات من الأسلحة المرسلة من "فيلق القدس" إلى سوريا، مضيفة أن الشركة التي تعمل أيضاً مع مسؤولين سوريين ومع حزب الله اللبناني، قامت بإخفاء حقيقة الشحنات عبر القول بأنها قطع غيار للسيارات.

كما اتهم البيان الأمريكي شركة "بهينا" للتجارة، وأحد الوسطاء في نيجيريا، بتمرير شحنات مماثلة من الأسلحة إلى إفريقيا، وقد سبق للقوات النيجيرية أن اعترضت شحنة أسلحة قادمة من إيران ومتجهة إلى غامبيا، وتضم قنابل وذخائر وصواريخ مخبأة داخل مواد بناء.

انتخاب الكتاتني رئيساً "لتأسيسية الدستور" بمصر وعمرو موسى يهاجمها

القاهرة / وكالات

حصل رئيس مجلس الشعب المصري، سعد الكتاتني، على أغلبية ساحقة من الأصوات امس الأربعاء، مكنته من الفوز برئاسة الجمعية التأسيسية للدستور، ما عكس سيطرة القوى الإسلامية على مقاعدها، في ظل غياب لمعظم الأعضاء من التشكيلات السياسية الأخرى.

وحصل الكتاتني على ٧١ صوتاً من أصل ٧٢، وقد جرى أخذ الأصوات برفع الأيدي، وجاءت النتيجة لصالح الكتاتني بالتزكية بعد تنازل محمد البلتاجي.

وخلال الجلسة، اقترح المستشار يحيى دكروري، نائب رئيس مجلس الدولة، تأجيل الاجتماع حتى يكتمل النصاب مشيرا إلى الحاجة إلى تنظيم عمل اللجنة، الأمر الذي رفضه القيادي في تنظيم الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة، عصام العريان، الذي قال إن انعقاد الجمعية لا يتوقف على غياب بعض أعضاء فيها.

وبحسب ما نقله التلفزيون المصري عن وكالة الأنباء الرسمية، فقد تأخر الاجتماع نحو ساعة، وبرز حضور لممثلي حزبي الأغلبية "الحرية والعدالة" و"والنور" السلفي.

ومن خارج البرلمان الشيخ نصر فريد واصل، المفتي الأسبق، والمستشار حسام الغرياني والشاعر فاروق جويدة، بينما غاب ممثلو حزب الوفد، النائب محمود السقا والسيد البدوي رئيس الحزب، ومن المستقلين عمرو حمزاوي، ومن خارج البرلمان منى مكرم عبيد.

ويأتي هذا التطور ليعكس تصاعد الخلاف حول قضية "الهيئة التأسيسية للدستور"، ففي الوقت الذي كان فيه رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، المشير حسين طنطاوي، يلتقي عدداً من رؤساء الأحزاب والقوى السياسية، سعياً إلى التوصل لتوافق عام حول إحدى المحاكم التي تنظر عدداً من الطعون المقدمة بقرار تشكيل الهيئة الدستورية اول من امس الثلاثاء.

وضم الاجتماع الموسع، الذي عقده طنطاوي، رئيس المجلس العسكري، الذي يدير شؤون البلاد منذ تنحي الرئيس السابق، حسني مبارك، في ١١ فبراير/ شباط من العام الماضي، رؤساء ١٨ حزباً سياسياً، إضافة إلى عدد من أعضاء مجلس الشعب من غير الإسلاميين، الذين يسيطرون على تشكيلة الهيئة التأسيسية للدستور.

وذكر موقع "أخبار مصر"، نقلاً عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، أن الاجتماع جاء "لمناقشة التطورات على الساحة السياسية، وسعي المجلس الأعلى لحث القوى السياسية المختلفة على التوصل لاتفاق فيما بينها، حول الهيئة التأسيسية للدستور، في ضوء الجدل الحالي على الساحة السياسية حول هذا الموضوع."

واستمر الاجتماع حتى مساء اول من امس الثلاثاء، بمقر الأمانة لوزارة الدفاع، بحضور رئيس الأركان، الفريق سامي عنان، وعدد من أعضاء المجلس العسكري، إضافة إلى رئيس حزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسية لجماعة "الإخوان المسلمون"، الدكتور محمد مرسي، والذي يشغل نوابه غالبية مقاعد البرلمان.

كما ضم الاجتماع رئيس حزب "الوفد الجديد" الدكتور السيد البدوي، ورئيس حزب "النور" عماد عبد الغفور، ورئيس حزب "العدل" مصطفى النجار، ورئيس حزب "الاتحاد" حسام بدراوي، ورئيس حزب "الأصالة والتنمية" محمد أنور السادات، إلى جانب النائبين مصطفى بكري، وماريان ملاك.

من جانب آخر، حددت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة، في جلستها اول من امس الثلاثاء برئاسة المستشار علي فكري صالح، نائب رئيس المجلس، جلسة ١٠ أبريل/ نيسان المقبل، للنطق بالحكم في الدعاوى القضائية المقامة، والتي تطعن بتشكيل اللجنة التأسيسية لوضع الدستور الجديد لمصر.

واستمعت المحكمة إلى مرافعات مقيمي الدعاوى، الذين طلبوا من المحكمة أن تصدر حكماً بإلغاء تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور وبطلانها، استناداً إلى أنها "لا تعبر عن كافة أطياف المجتمع المصري، ومخالفتها للقواعد والأعراف لوضع الدستور الصحيح."

كما أشار مقيمو دعاوى بطلان تشكيل الهيئة التأسيسية إلى "استئثار جماعة الإخوان المسلمين، عن طريق ذراعيها السياسيين، المتمثلين في حزبي الحرية والعدالة والنور السلفي، بغالبية تشكيل أعضاء الجمعية."

ودفعوا بأن "عملية اختيار الجمعية المنوط بها وضع الدستور القادم للبلاد، قد شابتها عيوب، وتخالف المنطق السليم، باعتبار أن البرلمان هو من سيناقش الدستور، فكيف لأعضائه أن يقوموا بوضع الدستور المنوط بهم مناقشته؟".

واعتبر أصحاب تلك الدعاوى، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية، أن "الدستور جرى اختطافه من قبل جماعة الإخوان المسلمين"، وقالوا إن "أحد أهم مهام الدستور، هي تنظيم حركة السلطات، وعلاقتها ببعضها البعض."

كما طلبوا من المحكمة وقف تنفيذ وإلغاء قرار اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور، باعتبار أنه "قرار إداري يخضع لرقابة قضاء مجلس الدولة، وليس عملاً برلمانياً."

وشدد مقيمو الدعاوى على أن "الدستور هو من يوجد السلطات"، وليس العكس، على نحو ما جرى في شأن اختيار الهيئة التأسيسية، بصورة أصبحت مصر فيها أمام "سلطة تشريعية" توجد الدستور.

من جانبه شن عمرو موسى هجوما قويا على لجنة صياغة الدستور

وفي حوار مع قناة "العربية"، انتقد المرشح لرئاسة الجمهورية في مصر والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، عمرو موسى، النسب وأسس التشكيل التي قامت عليها الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور المصري.

وقال موسى إنه لا يمانع في وجود أعضاء من البرلمان بمجلسيه في الجمعية التأسيسية، ولكن بنسبة تتراوح بين ٢٠ و٢٥ في المئة في حدها الأقصى.

وذكر موسى أنه "كان واضحا منذ بدايات تشكيل الجمعية التأسيسية أن هناك آراء مخالفة"، مضيفا أن "نسبة ٥٠ بالمئة من داخل المجلس.. و٥٠ بالمئة من خارج المجلس، غير مضبوطة"، على حد تعبيره.

وتابع: "البرلمان كان يمكن أن تتراوح نسبته في اللجنة من ٢٠ إلى ٢٥ في المئة، وأنا لا أمانع في وجود برلمانيين في اللجنة، ولكن ليس نصفها"، معقبا بلهجة مستنكرة: "البلد كلها تأخذ ٥٠ في المئة، والبرلمان وحده ٥٠ في المئة".

وواصل المرشح الرئاسي انتقاداته للجنة من حيث التشكيل ومن حيث قصور تمثيل الفئات والطوائف المختلفة في الشعب المصري.

وقال: "توجد مشكلات في التشكيل تتعلق بوجود المرأة والأقباط والشباب وأساتذة القانون الدستوري".

وموسى هو أول مرشح رئاسي مصري يكمل أوراق ترشيحه من خلال التوقيعات الشعبية التي ينص القانون على أن حدها الأدنى هو ٣٠ ألفا.

مسؤول أميركي: القاعدة بالجزيرة العربية تهديد خطير

واشنطن / cnn

حذر مسؤول أمني أمريكي من أن "تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية،" الذي يعتبر أحد أنشط الفروع العالمية للتنظيم، يمثل "تهديداً جدياً" لأمن الولايات المتحدة، خاصة لقدرته على شن هجمات، رغم الضربات التي تلقاها وأدت إلى مقتل عدد من قادته.

وقال ميشال شيهان، نائب وزير الدفاع الأمريكي لشؤون العمليات الخاصة، إن الولايات المتحدة حققت "مكاسب كبيرة" بمواجهة التنظيم، وخاصة من خلال استهداف قياداته في اليمن، ولكنه أضاف أن "عزم التنظيم على شن هجمات إرهابية في الولايات المتحدة ما زال يمثل خطراً كبيراً."

وجاءت تحذيرات شيهان خلال شهادته حول الأوضاع الأمنية أمام اللجنة الفرعية للقوات المسلحة في الكونغرس.

وتشير التقديرات إلى أن الخطر الذي يفرضه "تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية" يبقى قائماً رغم العملية التي أدت إلى مقتل القيادي ورجل الدين الأمريكي المولد، أنور العولقي، الذي كان أحد أبرز وجوه التنظيم.

ولكن رغم غياب العولقي، إلا أن مجموعة أخرى من القادة تواصل العمل على الأرض، وعلى رأسهم زعيم التنظيم، ناصر الوحيشي، الذي كان مقرباً من القائد السابق لتنظيم القاعدة، أسامة بن لادن،" وكذلك إبراهيم العسيري، الذي يعتقد أنه خبير المتفجرات المسؤول عن إعداد مخططات لتفجير طائرات أمريكية.

يشار إلى أن مناطق في اليمن تشهد عمليات تستهدف التنظيم، وكان آخرها منتصف مارس/آذار الجاري، عندما أوقعت غارات أمريكية استهدفت مواقع تابعة للعناصر المتشددة ما لا يقل عن ٦٤ قتيلاً بين المليشيات المسلحة، وعادة ما تلتزم الصمت إزاء الضربات الجوية التي تنفذها طائراتها غير المأهولة، رغم تأكيدات مسؤولين أمريكيين سراً بشرعية هذه العمليات بوصفها إستراتيجية فاعلة ومؤثرة في محاربة المليشيات المتشددة.

مجلس الأمن قلق من عودة الحرب بين السودان والجنوب

نيويورك / bbc

أعرب مجلس الأمن الدولي عن "قلقه العميق" حيال الاشتباكات التي اندلعت في المنطقة الحدودية ما بين السودان وجنوب السودان، محذراً من أن المعارك التي اندلعت تهدد بـ"إعادة إشعال الحرب" بين الجانبين، وتضر بالوضع الإنساني للسكان، ما قد يسبب المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين.

ودعا أعضاء مجلس الأمن الخرطوم وجوبا لإظهار "ضبط النفس بأقصى درجاته" والمحافظة على العملية السلمية والمفاوضات بينهما لحل القضايا الخلافية، بما في ذلك النفط والصراع على الحدود والجنسية ومنطقة أبيي الغنية بالنفط.

كما شدد الأعضاء على وجوب أن يحترم السودان وجنوب السودان "روح اتفاقية التفاهم" التي عقدت بينهما في العاشر من فبراير/شباط الماضي، والتي تنص على التعاون ومنع الأعمال العدائية، كما طالبهما بوقف العمليات العسكرية وإنهاء الخطوات الرامية إلى زعزعة أمن واستقرار أي طرف، بما في ذلك دعم كل جانب لمجموعات مسلحة معادية للجانب الآخر وتخطط للإطاحة بنظامه.

من جانبه، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، عن "قلقه البالغ" إزاء الاشتباكات العسكرية على الحدود بين السودان وجنوب السودان، ودعا الحكومتين إلى احترام وتطبيق الاتفاقات الموقعة بشأن الأمن ومراقبة الحدود ومنطقة أبيي.

وأكد كي مون ترحيبه بروح التعاون التي أبداها الطرفان مؤخرا لمعالجة قضايا ما بعد الانفصال، وحض الرئيس السوداني عمر حسن البشير، ونظيره الجنوبي، سلفاكير ميارديت، على الاجتماع كما هو مقرر الشهر المقبل.

أما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فقد أعربت عن قلقها إزاء تجدد القتال بالقرب من مخيم ييدا للاجئين في جنوب السودان بالقرب من الحدود مع السودان، قائلة إن الاشتباكات تعرض سكان المخيم للخطر.

من ناحية أخرى تشهد ولاية أعالي النيل تدفق اللاجئين من ولاية النيل الأزرق وتستمر عملية نقل اللاجئين من المواقع بالقرب من الحدود، وحاليا يوجد أكثر من ١٠٥,٠٠٠ لاجئ من جنوب كردفان والنيل الأزرق في جنوب السودان.

وكانت الحكومة السودانية قد أعلنت اول من امس الثلاثاء تعليق زيارة الرئيس، عمر البشير، إلى دولة جنوب السودان التي كانت مقررة مطلع الشهر المقبل، إثر اشتباكات عسكرية حدودية بين الجانبين بولاية جنوب كردفان، فندت على إثرها الخرطوم مزاعم جوبا باحتلال المنطقة النفطية وإعلان تشكيل لجنة للتعبئة والاستنفار.

وقال نائب الرئيس السوداني، الحاج آدم، في تصريح بثه التلفزيون الرسمي: "لا حديث عن زيارة أو اتفاقيات أو تفاوض مع جوبا إلى حين انجلاء الموقف الأمني في الجيش السوداني نجحت (الثلاثاء) في صد هجوم قوات الجيش الشعبي لحكومة جنوب السودان، مدعومة بقوات من حركة العدل والمساواة على المنطقة النفطية التابعة لسيادة الشمال.

وذكر أن المواجهات العسكرية، التي استمرت عدة ساعات، أسفرت عن تدمير عدد من دبابات القوات المهاجمة ما أجبرها على الانسحاب.

وفي الأثناء، نفت الحكومة السودانية ما وصفته بدعاوي رئيس دولة جنوب السودان، سلفاكير ميارديت، باحتلال "هجليج."

وإلى ذلك، أصدر الرئيس السوداني قرارا جمهوريا بتكوين اللجنة العليا للتعبئة والاستنفار حيث حدد القرار اختصاصات اللجنة "المتمثلة في وضع الترتيبات اللازمة لنفره الردع الكبرى وتهيئة المعسكرات لإعداد المجاهدين بجانب أي مهام أخرى لازمة لتحقيق أغراضها"، طبقاً للمصدر.

وجاء التوتر بين جوبا والخرطوم قبل أقل من أسبوعين من زيارة مقررة للرئيس السوداني إلى دولة جنوب السودان في الثالث من إبريل/نيسان المقبل.

(هجليج)."

وجاءت التطورات بعد اشتباكات عسكرية بين الجيش السوداني والجيش الشعبي لدولة جنوب السودان في "هجليج" بجنوب كردفان، مساء الاثنين الماضي.

وقال مصدر عسكري رفيع لـCNN بالعربية، رفض كشف هويته لأنه غير مخول للحديث لوسائل الإعلام، إن طائرات

الأمم المتحدة: أكثر من ٩٠٠٠ قتيل بأحداث سوريا

نيويورك / cnn

أعلنت الأمم المتحدة اول من امس الثلاثاء، أن حصيلة الضحايا الذين سقطوا خلال حملة القمع التي تشنها القوات الموالية لنظام الرئيس السوري، بشار الأسد، ضد المعارضين الذين يطالبون بإسقاط نظامه، ارتفعت إلى أكثر من تسعة آلاف قتيل، بينما تقول مصادر بالمعارضة إن الحصيلة تتجاوز ١٠ آلاف قتيل.

وتزامن الإعلان عن آخر تقديرات المنظمة الدولية لحصيلة ضحايا المواجهات المستمرة منذ أكثر من عام، مع إعلان الناطق باسم المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، كوفي عنان، موافقة دمشق على خطة "النقاط الست"، التي طرحها عنان على نظام الأسد، لوقف إراقة مزيد من الدماء في الجمهورية العربية.

وشدد أحمد فوزي، الناطق باسم عنان، على ضرورة التزام الحكومة السورية بتطبيق بنود خطة وقف العنف، قائلاً إن الحكومة السورية أرسلت رداً مكتوباً إلى الموفد الدولي، أعلنت فيه موافقتها على خطة "النقاط الست"، التي تحظى بدعم من مجلس الأمن الدولي.

وأكد فوزي، في بيان صدر بالعاصمة الصينية بكين، حيث يجري عنان مشاورات مع المسؤولين هناك، أن رسالة دمشق "خطوة أولية مهمة لوقف العنف وسفك الدماء، وتأمين المساعدات للذين يعانون (جراء الأحداث)، وتأمين البيئة المناسبة للحوار السياسي، الذي يمكن له تحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري."

كما يتزامن الإعلان عن حصيلة الضحايا مع زيارة قام بها الرئيس السوري إلى حي "بابا عمرو"، في مدينة حمص، وهو الحي الذي شهد مواجهات دامية بين القوات الموالية لنظامه، ومقاتلي "الجيش السوري الحر"، الذي يقود المعارضة المسلحة ضد الأسد.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية "سانا" أن الأسد جال في شوارع حي "بابا عمرو"، وعاين ما تعرضت له المباني السكنية والبنية التحتية والمؤسسات الخدمية من "تخريب ممنهج، على يد المجموعات الإرهابية المسلحة"، وهو الوصف الذي تطلقه وسائل الإعلام السورية على المعارضة.

ونقلت أن الأسد شدد، خلال الجولة، على أن "الظروف الاستثنائية التي شهدتها حمص بشكل عام، وبابا عمرو خاصةً، تتطلب تضافر جهود المحافظة، وأعضاء مجلس مدينة حمص، مع أهالي المدينة، والعمل بشكل استثنائي لجهة مضاعفة العمل، والسرعة في التنفيذ لإصلاح الأبنية السكنية، وإعادة تأهيل البنية التحتية."

إلى ذلك، بدأت في مدينة اسطنبول التركية اول من امس الثلاثاء، أعمال مؤتمر المعارضة السورية، الذي يرمي إلى محاولة توحيد صفوف القوى المناهضة لحكم الرئيس بشار الأسد، بعد توحيد صفوف القوات المنشقة عن الجيش السوري، وذلك تمهيداً لدخول مؤتمر "أصدقاء سوريا"، الذي تستضيفه تركيا بعد أيام، بصفوف موحدة.